

ملخص تنفيذي تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن الحرية الدينية في العالم لعام 2014

مقدمة

في الموصل بالعراق والبلدات المجاورة، وبعد فترة وجيزة من الاستيلاء على المنطقة من قبل مسلحين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، قام المسيحيون الذين كانوا قد أعطوا الخيار للتحويل إلى الإسلام، أو دفع جزية باهظة، أو الموت، بجمع أسرهم والقليل من ممتلكاتهم التي يمكنهم حملها، وسعوا للهروب بكل الوسائل الممكنة. وقد تعرض مجتمعهم، الذي كان جزءاً من الثقافة العريقة لهذه المدينة ومن تاريخها لأكثر من ألف سنة، للتهديد. استقلت كريستينا خضر عبادة ذات الثلاث سنوات مع والدتها حافلة مزدحمة قصد المغادرة عندما انتزعها أحد المقاتلين المكلف بحراسة نقطة تفتيش من بين ذراعي والدتها. وقد لحقت به والدتها المذعورة وهي تلتمس منه إعادة ابننتها إليها، فأجابها "أخربي، وإن اقتربت من الطفلة الصغيرة ستندبحين؛ سندبحك." فأرغمت على العودة إلى الحافلة، تاركة طفلتها وراءها، دون أن تدري أبداً ما حدث لها. وكانت كريستينا وأسرتها أيضاً ضحايا الاضطهاد الوحشي لتنظيم الدولة الإسلامية الذي استهدف جميع الذين يعارضونه أو الذين لا ينسجمون مع رؤية أيديولوجية التنظيم التي تعارض معارضة مطلقة وعنيفة الحرية الدينية، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية.

قال ديفيد سابرستين، السفير المتجول للحرية الدينية الدولية "هناك حاجة ملحة واضحة لا لبس فيها لإعطاء صوت للمظلومين دينياً في كل أرض يخشى سكانها التحدث عما يؤمنون به؛ الذين يواجهون الموت ويعيشون في خوف، والذين يتعبون سراً في الكنائس، والمساجد أو المعابد، والذين يشعرون بياس شديد بحيث يفرون من منازلهم لتجنب القتل والاضطهاد لمجرد أنهم يحبون الله بطريقتهم الخاصة أو يشككون في وجود الله."

يحاول تقرير الحرية الدينية في العالم، وهو الآن في عامه السابع عشر، إعطاء صوت للمظلومين وتوثيق متى وأين تم انتهاك حق من حقوق الإنسان العالمية في مجال الحرية الدينية. هذا التقرير الذي يصدر بتكليف من الكونغرس والذي يتألف من حوالي 200 تقرير منفصل عن البلدان والمناطق، لا يزال يعكس التزام الولايات المتحدة بالدفع قدماً بحرية الدين أو المعتقد لكل شخص. يبين تقرير هذا العام بالتفصيل تصرفات الأطراف غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات المتمردة والإرهابية، ممن ارتكبوا بعض أبشع الانتهاكات لحقوق الإنسان وتسببوا بضرر بالغ لوضع احترام الحرية الدينية في العالم. وفي بعض الحالات، أدى فشل الحكومات وتأخرها وعدم كفاءتها في محاربة هذه الجماعات والجهات المجتمعية الأخرى إلى عواقب وخيمة على الناس الذين يعيشون في ظل ظروف رهيبية فيما يتعلق بالحرية الدينية. وظلت معاداة السامية مشكلة كبيرة في جميع أنحاء العالم مع زيادة في الحوادث المعادية للسامية سُجلت في العديد من البلدان. في مايو/أيار 2014 نشرت رابطة مكافحة التشهير نتائج دراسة استقصائية أجريت في 102 بلداً بين يوليو/تموز 2013 وفبراير/شباط 2014، كان الهدف منها قياس الدعم لـ 11 صورة نمطية شائعة معادية للسامية بين الشعوب الوطنية. وكانت هناك خلال العام توجهات أخرى شملت تزايد استخدام مكافحة الإرهاب والتطرف كذريعة لفرض قيود دينية غير معقولة.

فشل الحكومات في توفير الحماية ضد انتهاكات الحرية الدينية في العالم التي تقتربها جهات فاعلة غير حكومية.

في الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومختلف أنحاء آسيا، أعطت مجموعة من جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، الحق لنفسها في تدمير التنوع الديني. وقد تضرر أفراد الجماعات الدينية على نحو غير متناسب، وغالبا ما عانوا من معاملة قاسية وبغيضة من الجهات الفاعلة غير الحكومية. في هذه المناطق، كثيرا ما يؤدي عدم التسامح الديني والعداء، إضافة إلى المظالم السياسية والاقتصادية والعرقية، إلى العنف. ولم تفعل الحكومات شيئا، إما لأنها كانت غير راغبة أو غير قادرة على الاستجابة للتبعات المتمثلة في الموت والإصابات والنزوح.

لقد انخفض الاستقرار في العراق بشكل حاد هذا العام مع انهيار الهياكل الأمنية الحكومية في أجزاء من البلاد مما منع القادة من وقف الهجوم الذي شنه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأراض وما تبعه من فظائع. وعلى نحو مماثل في سوريا، فقد ساهمت السيطرة الفعالة من قبل مختلف الجماعات غير الحكومية على أجزاء من أراضي البلاد في انخفاض حاد في الحرية الدينية. وعلى كلا الجانبين من الحدود، سعى تنظيم الدولة الإسلامية للقضاء على أعضاء أي جماعة اعتبرها منحرفة عن تفسير التنظيم العنيف والمدمر للإسلام. وقد قام بالتهجير القسري لمئات الآلاف من الناس، ونفذ عمليات إعدام جماعية، وخطف، وبيع، واستعباد، واغتصاب الآلاف من النساء والأطفال و/ أو تحويلهم القسري إلى الإسلام، كل ذلك بحجة أن هؤلاء الناس يعارضون العقيدة الدينية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

كما ارتكبت الميليشيات الشيعية في العراق انتهاكات، واستهدفت بعض السنة من خلال عمليات الخطف والقتل بأسلوب الإعدام، والتعذيب، والتهديدات، فضلا عن تدمير المنازل والمصالح التجارية. وأفادت تقارير أنه في بعض الحالات، منعت هذه الميليشيات النازحين داخليا من السنة من العودة إلى بيوتهم. وقد شدد رئيس الوزراء على سياسة عدم التساهل مع انتهاكات حقوق الإنسان والإساءات، ودعا إلى حماية الأقليات الدينية، ولكن قدرة الحكومة على حماية المدنيين من الصراع الدائر كانت محدودة.

في سوريا، تمكنت جماعة جبهة النصرة أيضا من السيطرة على أراضٍ واسعة، والقيام بإعدامات استهدفت القادة الدينيين بينهم سبعة من رجال الدين الدروز في محافظة درعا والكاهن اليسوعي فرانز فان دير لوغت في حمص. كما اختطفت جبهة النصرة كهنة وراهبات في عدة مناسبات، وقامت بعمليات تفجير وغيرها من الهجمات ذات الدوافع الدينية.

وخضع الناس الذين يعيشون في شمال نيجيريا، والمنطقة الواقعة إلى أقصى الشمال من الكاميرون، وجنوب تشاد و النيجر للإرهاب والدمار نتيجة لسعي جماعة بوكو حرام لفرض معتقداتها الدينية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. وقدرت جماعات المجتمع المدني أن بوكو حرام قتلت من الناس في عام 2014 أكثر من مجموع ما قتلت في الخمس سنوات السابقة من الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من هجمات بوكو حرام الوحشية استهدفت المدنيين والمسؤولين الحكوميين، والقوات العسكرية. كما تعمدت المجموعة استهداف المسيحيين، وكذلك المسلمين الذين تحدثوا ضدها أو عارضوا أيديولوجيتها المتطرفة. وبصفتها الجماعة الإرهابية الأكثر نشاطا في غرب أفريقيا، فقد أعلنت بوكو حرام عن مسؤوليتها عن العديد من الهجمات المميتة على كنائس ومساجد، وغالبا ما قتلت المصلين أثناء أدائهم الشعائر الدينية أو بعد ذلك مباشرة. وقد وقعت واحدة من العديد من مثل تلك الحوادث في 14 نيسان/أبريل، عندما خطفت بوكو حرام أكثر من 200 فتاة معظمهن من المسيحيين من شيبوك، ولاية بورنو، وباعتنهن في سوق النخاسة، وحولتهن قسراً إلى الإسلام. لقد أسفر الصراع في شمال شرق البلاد عن نزوح نحو 1.5 مليون نيجيري داخل البلاد وتم إجبار حوالي 200,000 لاجئ على الفرار إلى الدول المجاورة.

في باكستان، قامت منظمات مصنفة من قبل الحكومة الأمريكية على أنها منظمات إرهابية أجنبية بترهيب الجماعات الدينية من خلال هجمات أو تهديدات بشن هجمات. أعلنت جماعة **عسكر جنجوي** عن مسؤوليتها عن الهجوم الإنتحاري في 21 يناير/كانون الثاني على حافلة تقل زواراً من الشيعة الهزارة في منطقة ماستونغ في بلوشستان، مما أسفر عن مقتل 24 وإصابة 40 شخصاً. ونشرت حركة **تحريك طالبان باكستان** شريط فيديو في 2 فبراير/شباط تهدد اثنتين من مجموعات الأقليات في خيبر باختونخوا، هما الكلاش والإسماعيلية، بالقتل إذا رفض أعضاؤهما التحول إلى تفسير تحريك طالبان باكستان للإسلام. بالإضافة إلى ذلك، قامت مجموعات طائفية، ومجموعات تنتهج التطرف العنيف، ومجموعات إرهابية بمهاجمة دور العبادة والتجمعات الدينية، وزعماء دينيين، مما تسبب في سقوط مئات القتلى خلال العام. في كثير من الأحيان أخفقت الشرطة في منع وقوع مثل تلك الهجمات وفشلت السلطات في التحقيق مع المسؤولين عن الهجمات ذات الدوافع الدينية واعتقالهم ومحاكمتهم.

خلال صيف عام 2014، شهدت دول مثل **فرنسا وألمانيا** موجة من المشاعر المعادية لإسرائيل تجاوزت الخطوط لتتحول إلى معاداة للسامية. وأدى تصاعد معاداة السامية في أوروبا الغربية خلال 2014 إلى جعل الكثيرين يتفكرون في قابلية الجاليات اليهودية للبقاء والنمو في بعض البلدان. ومع أن معظم الحوادث المعادية للسامية تمثلت أساساً في خطاب الكراهية وتدنيس المؤسسات والآثار والمقابر، إلا أن البعض الآخر تحول إلى العنف. في 24 مايو/أيار، دخل المواطن الفرنسي المسلم مهدي نموش، من بلدة روبيه الشمالية، والذي كان قد تحول إلى التطرف في السجن، إلى المتحف اليهودي في بلجيكا وقتل رماً بالرصاص سائحين وامرأة. كما أن الضحية الرابعة، وهو أحد العاملين في المتحف، توفي أيضاً متأثراً بجراحه. وكان نموش قد قام بتثبيت كاميرا على صدره حتى يتمكن من تصوير قتلاه، مع ورقة بيضاء عليها إسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مكتوباً باللغة العربية. وكان قد أمضى سابقاً 11 شهراً في التدريب مع التنظيم في سوريا.

في بورما، تواصلت أوجه القصور من حيث احترام وحماية حق الحرية الدينية وتضمنت العنف المجتمعي ضد الأقليات الدينية، بما في ذلك الروهينغيا وغيرهم من المسلمين والمسيحيين، وتدمير المباني الدينية في مناطق النزاع، وسياسات حظر أو عرقلة ملكية المسلمين للأراضي وشغلهم للعقارات في بعض المناطق، هذا علاوة على "حماية القوانين الدينية والعرقية" المقترحة التي، إن تم إقرارها، ستطبق بطريقة تؤدي إلى تقييد الحرية الدينية بشكل كبير. تم نشر خطب معادية للمسلمين من قبل الـ 969 راهباً وراهبان آخرين بارزين، واللجنة البوذية لحماية العرق والدين (ماباذا) على نطاق واسع عبر المجلات المطبوعة، وأقراص الـ دي في دي، والإنترنت. وقد أساءت الخطب إلى المسلمين والمسيحيين والهندوس في بعض الأحيان، ودعت إلى مقاطعة وطنية لجميع الشركات المملوكة للمسلمين، وحذرت البوذيين من التفاعل مع المسلمين. وتلقى صحفيون وناشطون تهديدات بالقتل لقيامهم بالتغطية والتحدث علناً ضد خطاب الكراهية ضد المسلمين والعنف على أساس الدين.

التوترات المجتمعية والتمييز وعدم استجابة الحكومات

يتعين على الحكومات الالتزام بحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها ويجب عليها تعزيز بيئة من التسامح وعدم التمييز. حيثما يتعرض الناس للخطر أو التهديد أو التمييز، فمن مسؤولية الحكومات، من الناحيتين المبدئية والعملية، حماية حقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة وحرية الضمير والمعتقد والممارسة والعبادة، وشرح الإنسان لدينه أو تغييره. إن الحق في حرية الدين منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والقوانين

المحلية الخاصة بالدول. عندما تفشل الحكومات في احترام تلك القوانين والالتزامات والمعايير، سواء عن طريق الفعل أو التقاعس عن العمل، فإنها تضيف الشرعية على، وتسهل عمل جهات فاعلة غير حكومية تلاحق وتميّز ضد أعضاء من جماعات دينية مستضعفة وترعى بيئة من التعصب، وتضعف الروابط التي تدعم المجتمعات المسالمة والصامدة.

ومع أن بشار الأسد حاول الإعلان على أنه حامي الأقليات الدينية في سوريا، لكنه شجع على خطاب طائفي لوصف الصراع الدائر في البلاد في الوقت الذي يسمح فيه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات العنيفة بالإزدهار في بعض المناطق. وقد خلق هذا وضعا لا يطاق حيث استهدفت هجمات ذات دوافع دينية السوريين عبر مختلف ألوان الطيف السياسي والديني. في كثير من الحالات، أدى عدم اتخاذ النظام إجراءات لوقف تقدم تنظيم الدولة الإسلامية ومجموعات أخرى، والهجمات على جماعات وطوائف دينية، إلى فضح حسابات الأسد السياسية الساخرة في محاولته الجريئة للفوز بلقب "الحامي" لأي من الناس في سوريا.

في نيجيريا، ظل احتواء جماعة بوكو حرام ومنع أو قمع أعمال العنف ذات الدوافع الدينية والتمييز مهمة شاقة بالنسبة للحكومة النيجيرية. وقد فشلت الحكومة على مستوى الولاية، والمستوى الاتحادي، والمحلي في التحقيق مع، ومقاضاة، ومعاقبة مرتكبي العنف أو انتهاكات أخرى للحرية الدينية. ولا تزال قوات الأمن تفتقر للتجهيز والتدريب الكافيين لمكافحة بوكو حرام. وأفاد سكان بفرار أفراد الجيش من مواقعهم أثناء الهجمات أو تحسباً لوقوعها، وتواصلت بعض الهجمات لساعات دون أي استجابة لمناشدات بالتدخل العسكري.

في يونيو/حزيران، بعد هجوم بوكو حرام في ولاية بورنو، أشارت التقارير إلى أن الجنود فروا والعديد منهم ترك الخدمة العسكرية، قائلين أن بوكو حرام تتفوق عليهم بالسلاح. ولم تفعل الحكومة شيئاً يذكر لضمان تنفيذ التوصيات التي وضعت برعاية عدد من اللجان الحكومية والحوارات بين الأديان، خصوصا في المناطق الوسطى، حيث كانت هناك نزاعات طويلة الأمد بين المسيحيين والمسلمين.

في باكستان، أدى إخفاق الحكومة في التحقيق مع، واعتقال، أو محاكمة المسؤولين عن انتهاكات الحرية الدينية إلى تعزيز بيئة الإفلات من العقاب. كما غدت هذه البيئة المزيد من التعصب وأعمال العنف. وفشلت سياسات الحكومة أيضا في توفير الحماية لأعضاء الجماعات الدينية الأكثرية والأقلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مواصلة العمل بالتشريعات التمييزية، مثل قوانين التجديف، بما في ذلك فشل الحكومة في معالجة الاتهامات الباطلة بالتجديف والقوانين التي تهدف إلى نزع الشرعية عن الطائفة الأحمدية المسلمة، أدت في كثير من الأحيان إلى خشية الأقليات من المجاهرة بحرية معتقداتها الدينية. في 20 يونيو/حزيران أعلنت المحكمة العليا حكماً مفصلاً فيما يتعلق بحقوق الأقليات، والذي شكلت الحكومة بموجبه اللجنة الوطنية لشؤون الأقليات التي تضم ممثلين عن الجماعات الدينية المختلفة. ومع ذلك، لم يتم بعد تنفيذ توصيات الحكم الأخرى، مثل إنشاء فريق عمل تابع لجهاز الشرطة لحماية الأقليات، ومراجعة المناهج الدراسية لتعزيز التسامح الديني والاجتماعي، واتخاذ خطوات للحد من خطاب الكراهية في وسائل الاعلام الاجتماعية.

ينص دستور بورما على أن "لكل مواطن الحق في حرية الضمير وحق اعتناق وممارسة الدين بحرية وفقاً للنظام العام والأخلاق أو الصحة والأحكام الأخرى لهذا الدستور." ومع ذلك، لا تنطبق شروط هذه الحماية

والقوانين الأخرى لمناهضة التمييز على أعضاء الجماعات العرقية غير المعترف بها رسمياً بموجب القانون كمواطنين، مثل الروهينجا المسلمين في ولاية راخين الشمالية. وحتى عندما يكون أفراد الجماعات الأخرى مُعترف بهم، غالباً ما لا يتم تنفيذ الوعد بعدم التمييز. بعد القتل المزعوم لعشرات من الروهينجا المسلمين على يد الجيش والشرطة وقوات الأمن شبه العسكرية انتقاماً لمقتل ضابط شرطة، لم تسمح الحكومة لخبراء طب شرعي مستقلين بفحص موقع الجريمة، مما جعل أي تحقيق مستقل وذي مصداقية أمراً مستحيلاً.

واصلت الحكومة إخضاع المناسبات العامة، بما في ذلك الاحتفالات والمهرجانات الدينية، للأنظمة الأمنية وغيرها من الضوابط. ولا يزال من الصعب للغاية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الحصول على إذن لترميم أو بناء مساجد أو كنائس جديدة. وقد وضعت لجنة التنسيق سانغا لشؤون الرهبان ووزارة الشؤون الدينية قيوداً على أعضاء المجتمع الرهباني فيما يتعلق بالتعبير السياسي وتكوين الجمعيات.

في **سري لانكا**، أفادت تقارير أنه في ظل النظام الحكومي للرئيس السابق راجاباكسا، بدأ أن مسؤولي الشرطة والحكومة المحلية كانوا في بعض الأحيان يعملون بالتنسيق مع المنظمات القومية البوذية لمهاجمة أفراد الأقليات الدينية. في 12 يناير/كانون الثاني، هاجم حشد من البوذيين كنيسة إنجيليتين في بلدة هيكاودا الجنوبية أثناء القداس، مما تسبب بأضرار تقدر بالآلاف الدولارات، وحرقت الكتب المقدسة، وتكسير النوافذ، وتحطيم الآلات الموسيقية. وأظهر فيلم وقوف الشرطة موقف المتفرج أثناء الهجوم، في حين واصل المحتجون القيام بأعمالهم التخريبية. بالإضافة إلى الهجمات على الكنائس، في ظل نظام الرئيس السابق راجاباكسا، واصلت الشرطة استخدام تعميم حكومي ملغي كان قد صدر عام 2011 لإجبار الكنائس غير المسجلة على التسجيل أو الإغلاق. في 15 حزيران/يونيو، قتل ثلاثة على الأقل من المسلمين وأصيب أكثر من 80 شخصاً في اشتباكات مع بودو بالا سينا ("قوات السلطة البوذية")، وهي منظمة بوذية سنهالية إثنية تنتهج العنف ولها صلات بالحكومة، وذلك خلال تجمع في أوثغاما وبيروالا. وكانت منظمة بودو بالا سينا قد عقدت تجمعاً كبيراً في شوارع أوثغاما لإدانة اعتداء على راهب بوذي من قبل ثلاثة شبان مسلمين بحسب ما ورد في تقارير. وخلال التجمع، قاد قادة المنظمة موكباً عبر شوارع أوثغاما مردين شعارات معادية للمسلمين. وكان هناك حوالي 900 من رجال الشرطة في الخدمة بمحيط التجمع غير أنهم لم يقوموا بوقف العنف الذي نجم عن ذلك.

في إقليم **دونييتسك ولوهانسك الأوكرانيين**، أعلن الانفصاليون المدعومون من روسيا ما يسمى بجمهورية دونييتسك ولوهانسك الشعبيتين. وفي المناطق التي يسيطرون عليها، اختطف الانفصاليون وضربوا وهددوا أفراداً من البروتستانت والكاثوليك، وأعضاء من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من بطريركية كييف، كما شاركوا في أعمال معادية للسامية.

ضلوع حكومات في انتهاك وتقييد الحريات الدينية وإساءات أخرى

خلال العام، وفي كل منطقة، كان للقوانين التمييزية والسياسات القمعية والتهميش والتطبيق الإنتقائي للقوانين أثر سلبي على قدرة الجماعات والأفراد في ممارسة معتقداتهم.

فالناس لا يمكنهم التمتع بالحرية الدينية إلا إذا امتلكوا الحق في التعبير عن معتقداتهم بحرية وتغيير دينهم دون التعرض للاضطهاد أو العنف أو التمييز. وقد كان للتهديد وتطبيق قوانين **التجديف** والردة خلال العام تأثير كبير على قدرة الأفراد على ممارسة حرية التعبير وحرية الدين وأسفرت عن قتل أشخاص وسجنهم.

وظل الأفراد المتهمون بانتهاك قوانين التجديف في باكستان يواجهون المضايقة المجتمعية والتمييز والعنف. في 8 مايو/أيار، قام مسلح مجهول الهوية في ملتان، إقليم البنجاب، بإطلاق النار على **رشيد رحمن**، وهو محام يمثل المحاضر الجامعي جنيد حفيظ المتهم بالتجديف، فأرداه قتيلاً. وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني، اتهم حشد مؤلف من 1500 شخص من القرويين في كوت رادها كيشان، بالبنجاب، زوجين مسيحيين بالتجديف وأحرقوهما وهما على قيد الحياة في فرن مصنوع من الطوب. وذكرت وسائل الاعلام والحكومة ومنظمات المجتمع المدني أن صاحب الفرن اتهم الزوجين بتدنيس القرآن بعد فشل الزوجين في تسديد قرض، فوضعهما في غرفة وأقل عليهما في حين ارتفعت نداءات من المساجد المحلية لتحشد الناس. في 16 أكتوبر/تشرين الأول، أيدت محكمة لاهور العليا حكم الإعدام الصادر بحق آسيا بيبي، وهي امرأة مسيحية أديننت بالتجديف قبل أربع سنوات. وكانت بيبي قد حكم عليها بالإعدام منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2010، بعد أن أدانتها إحدى محاكم المقاطعة لتلفظها بعبارات مهينة عن النبي محمد خلال جدال. وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني تقدم محاميها باستئناف أمام المحكمة العليا.

في 15 مايو/أيار، حكمت محكمة سودانية محلية على **مريم يحيى إبراهيم إسحق** بمائة جلدة وبالإعدام شنقاً بتهمة ارتكاب الردة والزنا عن طريق الزواج من رجل مسيحي، في قضية رفعتها عائلتها ضدها. وقد تواصلت اتهامات منفصلة ضدها في إحدى محاكم شؤون الأسرة المسلمة. وقالت إسحق أنها تربت تربية مسيحية على يد والدتها، وعرفت نفسها بأنها مسيحية. وقد أطلقت الحكومة سراح إسحق التي كانت رهن الإحتجاز بعد أن ألغت محكمة أعلى، في يونيو/حزيران، الحكم الأصلي الصادر بحقها نتيجة لضغط دولي كبير، ولكن منعتها من مغادرة السودان حتى بعد شهر من الإفراج عنها.

كما وُجّهت تهمة الردة للمدون السعودي الشاب والناشط المناادي بالإصلاح **رائف بدوي**. أخيراً، وبعد أشهر من الإجراءات القضائية، أدين بتهمة أقل وهي "الإساءة إلى الإسلام" وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، ووقوف بـ 1000 جلدة. إن ما قام به كان مجرد التعبير عن رأيه حول بلاده وحكومته ودينه. ولا زال بدوي سجين رأي، وقد سُجن بسبب معتقداته ولتعبيره عن رأيه بصراحة.

يشير تقرير عام 2014 إلى مواصلة وضع العديد من السياسات التقييدية التي تؤثر على الحرية الدينية بما في ذلك القوانين التي تجرّم الأنشطة الدينية والتعبير، والقيود المفروضة على التحول عن الدين أو التبشير، ومتطلبات التسجيل الصارمة أو التطبيق المتحيز لمتطلبات تسجيل المنظمات الدينية.

الإعدامات والإعتقالات في إيران: أعدمت الحكومة الإيرانية، واعتقلت، وضايقت، وميزت ضد أفراد الأقليات الدينية وكذلك ضد المسلمين الذين يجاهرون بمعتقدات تتعارض مع العقيدة المعتمدة من قبل الدولة، وذلك بتهمة/المحاربة (معاداة الله) والدعاية المعادية للإسلام. في 29 سبتمبر/أيلول، أعدمت السلطات محسن أمير أصلائي بتهمة "البدع الدينية" و "نشر الفساد في الأرض". وذكرت جماعات حقوق الإنسان أن التهم الموجهة له تضمنت إهانة النبي يونس والترويج لتفسيره الخاص للقرآن. في نهاية عام 2014، كان عدة مئات من البهائيين والمسيحيين والصوفييين والمسلمين السنة، واليرسانيين، والشيعية المسلمين الذين يعتقدون مذاهب غير معترف بها، رهن الاحتجاز بسبب أنشطة متصلة بالممارسة السلمية لمعتقداتهم الدينية، وقد تم اعتقال العديد منهم خلال مدامات لتجمعات دينية.

حملة ضد كنائس مسيحية تقرها الدولة في الصين: حكمت الحكومة على تشانغ شاوجي، وهو قس مسيحي بارز يحظى بموافقة الدولة، لمدة 12 عاما في السجن بتهم متصلة بعمله الدعوي نيابة عن مجتمعه الكنسي.

كما أغلقت السلطات المحلية أيضا العديد من الكنائس التي تقع ضمن صلاحيات القس بصفته رئيساً للمنظمة البروتستانتية بالمقاطعة. وأفادت مصادر إعلامية دولية عديدة أن السلطات المحلية أمرت بإزالة مئات الصلبان من الكنائس في مقاطعة تشجيانغ على مدار السنة.

وفي حين أن معظم الحوادث تضمنت إزالة الصلبان وأبراج الكنائس، فقد تم هدم عدد قليل من الكنائس البارزة، بما في ذلك كنيسة سانجيانغ في مدينة وننشو والتي تمت تسويتها بالأرض في أبريل/نيسان على الرغم من الجهود التي بذلها أعضاء الأبرشية لتشكيل دروع بشرية لحمايتها. وذكر مسؤولون من تشجيانغ أنه تعيّن "هدم" الصلبان والكنائس بصفقتها "مبانٍ غير قانونية" تنتهك قوانين تقسيم المناطق المحلية. وظل أعضاء الكنائس "المنزلية" غير الرسمية يتعرضون للمضايقة والاحتجاز.

وقام مسؤولو الأمن على نحو متكرر باعتراض الطقوس المقامة في الهواء الطلق في كنيسة شوانغ غير المسجلة في بكين واحتجاز الأشخاص الذين يحضرون تلك الطقوس لعدة أيام دون توجيه تهم إليهم. وأشارت تقارير إلى أن متوسط مدة هذه الاحتجاجات ارتفع من ساعات إلى أيام. ولا زال عدد من أعضاء قيادة الكنيسة، بما في ذلك القس جين تينغمينغ، يمضون فترات من الاحتجاز دون محاكمة منذ قيامهم بطقوس في الهواء الطلق في عام 2011.

القيود المفروضة على الإيغور المسلمين وبوذي التبت في الصين: أعربت الحكومة الصينية على نحو متزايد عن قلقها إزاء "الشُرور الثلاثة" المتمثلة في "النزعة الانفصالية والتطرف الديني والإرهاب" كأساس لسن وفرض قيود قمعية على الممارسات الدينية لمسلمي اليوغور. وفقا لإحدى منظمات حقوق الإنسان، بعد أن ثارت خلافات رداً على الرقابة الصارمة التي تفرضها الحكومية على حرية التعبير والممارسة الدينية، أطلقت الشرطة النار وقتلت مسلمين من اليوغور أثناء مدهامة المنازل وأثناء الاحتجاجات. في الأشهر التالية لذلك، أقرت حكومة شينجيانغ فرض حظر على ممارسة الشعائر الدينية في المباني الحكومية وارتداء الملابس المرتبطة بـ "التطرف الديني". كما أقرت السلطات أيضا فرض حظر على ارتداء الحجاب الإسلامي في الأماكن العامة في العاصمة أروموتشي. في شهري أغسطس/آب و سبتمبر/أيلول، ذكرت الصحف الحكومية أنه تم "إنقاذ" مئات الاطفال واعتقال عشرات الأشخاص في تمشيط للمدارس الدينية "غير القانونية".

وغالبا ما بررت السلطات تدخلها الرسمي في الأديرة البوذية التبتية بالربط بينها وبين الأنشطة الانفصالية المؤيدة للاستقلال. في 28 فبراير/شباط، اعتقلت السلطات الراهب تاشي بالجور في دير وينبو في كامدو (تشمادو) وهي إحدى ولايات جمهورية التبت ذات الحكم الذاتي لحيازته المزعومة لكتابات حساسة سياسياً وتسجيلات للدالاي لاما. وقد توفي بعد تعرضه للضرب المبرح في السجن، وفقا لراديو آسيا الحرة.

تقييد حرية التعبير على أساس الدين في الهند: واصلت السلطات فرض قوانين تهدف إلى حماية "المشاعر الدينية" والتي، وفقا لمراقبين، كان لها في بعض الأحيان تأثير مقيد على حرية التعبير الديني. في 24 سبتمبر/أيلول، اعتقلت الشرطة في روستامبوراء، بولاية غوجارات مهدي حسن، وهو رجل دين مسلم، بتهمة إهانة المشاعر الدينية للهندوس بعد أن اشتكى أحد أفراد المجتمع الهندوسي من تعليقات حسن خلال مقابلة مع صحيفة غوجاراتية. وذكر بأن حسن كان قد وصف، خلال المقابلة، الذين يحتفلون بعيد نفراتري الذي يستمر لتسعة أيام بأنهم "شيطانيون". وظل حسن رهن الحجز القضائي حتى تنتهي عقوبته في 2 أكتوبر/تشرين الأول.

اضطهاد الفالون غونغ في الصين: أفادت تقارير أن السلطات أصدرت تعليمات للمجتمعات المحلية كي تبلغ المسؤولين عن أعضاء فالون غونغ وعرضت مكافآت نقدية للمواطنين الذين يقومون بالتبليغ عن ممارسي فالون غونغ. وأفادت تقارير أن الممارسين المعتقلين تعرضوا لأساليب مختلفة من الإكراه البدني والنفسي في محاولة لإجبارهم على التخلي عن معتقداتهم. وقدرت التقارير الواردة من جماعات في الخارج مناصرة لجماعة فالون غونغ أن آلاف المنتمين للجماعة في البلاد قد حكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات رهن الإحتجاز الإداري. ووفقاً لمؤسسة دوي هوا غير الحكومية المعنية برصد حقوق الإنسان، فقد كان هناك 2201 سجيناً من فالون غونغ حتى تاريخ 30 يونيو/حزيران.

مضايقات مكثفة لجماعة مينونايت غير المسجلة في فيتنام: في يونيو/حزيران، بدأت الشرطة والسلطات المحلية، ورجال مأجورون في مقاطعة بينه دونغ بحملة من المضايقات ضد جماعة مينونايت غير المسجلة، وذلك وفقاً لرجال الجماعة. وذكر قادة الكنيسة أن القوات الحكومية قامت على مدار السنة بمداهمة فصول تدريس الإنجيل، واعتقلت وضربت المصلين، ومضايقت أعضاء الجماعة الدينية. وتفيد التقارير أيضاً أن رجالاً مأجورين أعاقوا تحركات أعضاء الكنيسة، وقاموا بتخريب كنيسة مينونايت، ومنعوا أتباعها من مغادرة منازلهم.

في أعقاب احتلال الاتحاد الروسي للقرم، تعرضت الأقليات الدينية، ولا سيما أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطيركية كييف، والكنيسة الكاثوليكية اليونانية الأوكرانية، والمسلمون النتار، للمضايقة والترهيب، والاعتقالات والضرب. وأمرت سلطات الاحتلال الروسية كل الجماعات الدينية بإعادة التسجيل مع الحكومة الروسية أو التعرض لفقدان وضعها القانوني. كما سيطرت سلطات الاحتلال على الممتلكات الدينية للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطيركية كييف وداهمت المساجد وصارت النشرات التي تعتبر "متطرفة"، وشكلت منظمة نتار القرم كمنافس للهيئة التمثيلية الفعلية لنتار القرم لتحل محل القيادة الإسلامية المحلية. وقد تم تهديد بعض الزعماء الدينيين، بما في ذلك كبير حاخامات الإصلاح في المنطقة، ففروا في الأيام الأولى للاحتلال، في حين رفض منح تصاريح إقامة للعديد من الكهنة والراهبات الكاثوليك والأئمة الأتراك مما اضطرهم للمغادرة.

مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف كمبرر لفرض قيود غير مبررة على ممارسة الشعائر الدينية

في العديد من الدول الاستبدادية في جميع أنحاء العالم، تبنت الأنظمة لغة مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف كوسيلة لتحييد المعارضة السياسية التي تعتبر منبثقة من أفراد أو جماعات دينية سلمية. في هذه البلدان، سعت السلطات بشكل متزايد للسيطرة على محتوى خطب المساجد وعلى المسؤولين عن إلقاء تلك الخطب كركيزة أساسية لجهودها الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، وجزئياً لمواجهة الخطاب الإسلامي التي تعتبره تحريضاً على العنف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية.

تستخدم العديد من الحكومات في آسيا الوسطى ذريعة التطرف العنيف للانقضاض على نطاق واسع من الأنشطة الدينية السلمية. ففي أوزبكستان، فرضت الحكومة سياستها لحظر الجماعات الإسلامية على نطاق واسع والتي تصنفها على أنها متطرفة دون أي إشارة إلى أعمال عنف. واصلت السلطات اعتقال أعضاء العديد من هذه الجماعات الإسلامية، ووفقاً لأفراد أسرهم، توفي بعضهم أثناء الاحتجاز. في يونيو/حزيران توفي عبد الرحيم توختاسينوف في السجن، وكان قد اتهم بقيادة المنظمة الدينية المحظورة حزب التحرير والانتفاء إليها. وبالمثل، استمرت الحكومة في طاجيكستان في اعتقال أشخاص يشتبه في صلتهم بجماعات دينية محظورة وصفت بأنها متطرفة من قبل الحكومة، ولكن ليس تحديداً على أساس الأنشطة العنيفة. في

18 أغسطس/آب، أعلن المسئولون عن إنفاذ القانون في منطقة فرخور انهم اعتقلوا خمسة أشخاص للاشتباه بصلتهم بالمجموعة السلفية المحظورة. وتضمن "السلوك المشبوه" الصلاة بطريقة مختلفة في المسجد وتجاهل قواعد وإجراءات المذهب الحنفي التقليدي.

تطورات إيجابية في عام 2014

في حين يهدف تقرير الحرية الدينية في العالم إلى تسليط الضوء على التحديات الصارخة التي تواجه الحرية الدينية في العالم، فإنه يسعى أيضا لتسليط الضوء على الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها بعض الحكومات لتوفير حماية أكبر للأقليات الدينية وضمان حقوق الإنسان للأفراد في العبادة والممارسة والتعلم، والتعليم والاعتقاد، أو عدم الإعتقاد، وفقا لما يقره الضمير. اتخذت الجماعات الدينية وجماعات المجتمع المدني خطوات لزيادة احترام التنوع الديني، وكانت هناك أمثلة طوال العام في جميع أنحاء العالم على الحوار والتعاون بين الأديان.

تحسين وضع أكبر مجموعة سكانية من المسيحيين في الشرق الأوسط وأكبر أقلية دينية في مصر: لقد عانى المسيحيون المصريون (الأقباط) طويلا من أعمال العنف المتكررة، التي أخفقت الحكومات المصرية المتعاقبة عموماً في مساءلة مرتكبيها. كما فشلت الحكومات المصرية المتعاقبة أيضا في إصلاح السياسات التي تنطوي على التمييز ضد المسيحيين، ولا سيما التمييز الشاق الذي واجهوه في بناء الكنائس وترميمها. في ظل الحكومة المؤقتة وحكومة السيسي، كانت هناك تحسينات مشجعة بالنسبة لوضع المسيحيين في مصر. وكانت هناك بعض الإدانات لمرتكبي العنف ضد الأقباط، مع أن الإفلات من الملاحقة القضائية على مثل هذه الجرائم لا يزال يمثل مشكلة خطيرة. وينص الدستور المصري الجديد على زيادة الحماية لحقوق الإنسان بالمقارنة مع الدستور السابق، بما في ذلك البند الذي ينص على المساواة أمام القانون بغض النظر عن الدين. كما يتطلب الدستور أيضا إقرار البرلمان لقانون جديد يسهل بناء وترميم الكنائس المسيحية، وهو قانون لم يسبق له مثيل، وينص على إنشاء لجنة لمكافحة التمييز للقضاء على جميع أشكال التمييز.

الإفراج عن السجناء الدينيين في تركمانستان: في أكتوبر/تشرين الأول، منحت الحكومة عفواً، وأفرجت عن ثمانية من تسعة أفراد من شهود يهوه قضوا فترة طويلة في السجن بسبب قناعاتهم الدينية، بما في ذلك اعتراضهم من حيث المبدأ على الخدمة العسكرية الإلزامية، بعد أن تم إدراجهم في قائمة السجناء الدينيين المقدمة من السفارة الأمريكية.

الاستجابة المجتمعية لمعاداة السامية وكره الإسلام وأشكال التعصب في بلدان مختلفة: بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في 14 و 15 فبراير/شباط في الدنمارك التي أدت إلى مقتل أحد الحراس خارج كنيس يهودي ومقتل مخرج سينمائي في مناسبة تتعلق بحرية التعبير، قام آلاف الأشخاص من مختلف الأديان بتشكيل حلقة بشرية خارج الكنيس في كوبنهاغن لإرسال "رسالة قوية" مفادها أن "اليهود الحق في أن يكونوا قادرين على ممارسة دينهم بسلام." كما شكل السويديون والنرويجيون أيضا حلقة بشرية حول المعابد اليهودية الرئيسية في عاصمتهم في تعبير عن الدعم شاركت فيه الجماعات الدينية المختلفة. قامت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، جنبا إلى جنب مع سياسيين وطنيين آخرين، بإدانة المظاهرات المعادية للإسلام والمعادية للمهاجرين، ودعوا إلى التسامح والوفاق مع المسلمين والأجانب الذين يعيشون ويعملون في ألمانيا.

الدائرة الدستورية تقضي بعدم دستورية جزء من القانون الديني في فيرغيزستان : في 4 سبتمبر/أيلول، قضت لجنة من تسعة قضاة من الدائرة الدستورية في قرغيزستان بأن أجزاء من قانون الدين لعام 2008 تُعتبر غير دستورية، مما خفف من متطلبات تسجيل المنظمات الدينية التي تضم أقل من 200 عضواً.

سياسة وبرامج الولايات المتحدة لدعم الحرية الدينية

حرية الدين هي واحدة من عدة حقوق غير قابلة للتصرف ومنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة وغيره من القوانين. ونحن نؤمن بأن الحرية الدينية هي حق عالمي ولا ينبغي أن تمتلك الحكومات القدرة على منحها أو منعها. وتعتقد الولايات المتحدة بقوة أن حماية حرية الدين من شأنها تعزيز الاحترام المتبادل والتعددية، وهي ضرورية لكرامة الإنسان، والمجتمع المدني القوي، والتنمية السياسية والاقتصادية. وإننا نركز في جميع أنحاء العالم على خطوات إيجابية ملموسة لدعم الحكومات وفئات المجتمع المدني في مكافحة عدم التسامح الديني وتشجيع احترام الحرية الدينية للجميع.

خلال العام، أثارت معظم السفارات الأمريكية مسألة الحرية الدينية بشكل روتيني وعلى مستويات عالية. وقد عمل السفراء ورؤساء البعثات، وموظفو السفارات في كل ركن من أركان الكرة الأرضية مع المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين، ومجموعات دعم الحقوق، لتعزيز الحرية الدينية واحترام التنوع الديني. وحيثما وُجدت حالات جديدة ومستمرة من قمع لأعضاء الأقليات الدينية، واعتقالات، وتمييز حكومي و/ أو تمييز وعنف مدفوعان مجتمعياً، عملت الولايات المتحدة مع المسؤولين على أعلى المستويات، داعية للسلام واحترام حكم القانون. في العديد من البلدان، عقدت الولايات المتحدة شراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدينية لدعم برامج الحرية الدينية، وتعزيز الحوار بين الأديان، وتبادل الأفكار، والعمل معاً نحو مجتمعات أكثر سلاماً وتسامحاً.

الرد على الفضائح التي ارتكبت في العراق: في أغسطس/آب، بعد محاصرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لعشرات الآلاف من اليزيديين في جبل سنجان بالعراق بلا طعام أو ماء، أعلن الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة سترد من خلال الانخراط في عمل عسكري في منطقة جبل سنجان. وأوضح أن الولايات المتحدة "تستطيع أن تتصرف، بعناية ومسئولية، لمنع القيام بإبادة جماعية محتملة" ضد اليزيديين.

في الفترة من 8 إلى 13 أغسطس/آب، قام الجيش الأمريكي ليلاً بإسقاط سبع شحنات إنسانية من الجو وقدم أكثر من 114000 وجبة طعام و35,000 غالون من الماء للنازحين في جبل سنجان. كما ساعدت الغارات الجوية المستهدفة على حماية طريق الإخلاء أثناء فرار الناس. خلال ذلك الأسبوع، كان معظم الناس قد تمكنوا من مغادرة جبل سنجان، مما حال دون القضاء على هذه المجموعة الدينية القديمة التي كانت على وشك الإبادة.

وقد زادت حكومة الولايات المتحدة من عملها مع حكومة بورما حول قضايا الحرية الدينية. وخلال زيارته لبورما في نوفمبر/تشرين الثاني، تحدث الرئيس أوباما ضد التمييز ضد جميع الأقليات الدينية، بما في ذلك الروهينغيا المسلمين. وقد دأب مسئولون أمريكيون كبار على التعبير عن القلق الأمريكي بخصوص الحرية الدينية، ودعوا إلى مسار للمواطنة بالنسبة لأفراد جماعة الروهينجا بحيث لا يتم إجبارهم على تحديد هويتهم باعتبارهم أفراداً في جماعة عرقية أو جنسية معينة لا يؤمنون أنهم ينتمون إليها.

في أبريل/نيسان، قام فريق مؤلف من عدة وكالات بقيادة كبير مستشاري وزارة الخارجية الأمريكية للمبادرات المجتمعية القائمة على الدين، بالتواصل مع مجتمعات دينية في أثيوبيا. التقى الفريق المؤلف من عدة وكالات مع قادة الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، والمجتمع المسلم، ومنظمات الحوار بين الأديان، والجمعيات الخيرية الدينية، والمجتمع المدني، والحكومة؛ وذلك لمعالجة قضايا الحرية الدينية بما في ذلك الاعتقالات المستمرة للمسلمين المسالمين الذين احتجوا على تدخل الحكومة في الشؤون الدينية منذ عام 2012.

وقد أعرب السفير الأمريكي وغيره من المسؤولين الأمريكيين مراراً وتكراراً للمسؤولين الحكوميين في بروناي عن اعتقاد الولايات المتحدة بأن التنفيذ الكامل لقانون العقوبات الذي يستند إلى الشريعة، بما في ذلك العقوبات الشديدة في المراحل المتبقية، من شأنه أن يقوض العديد من التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات الدينية وحرية التعبير. في مايو/أيار، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن قلق بالغ بشأن أحكام قانون العقوبات الذي يستند إلى الشريعة في تعليقات حظيت بتغطية إعلامية كبيرة.

في باكستان، عقد المبعوث الأمريكي الخاص إلى منظمة التعاون الإسلامي اجتماعات لمناقشة أهمية إعطاء الأولوية للحرية الدينية والآثار السلبية لقوانين التجديف على أعضاء الأقليات الدينية. وقد تناقش مع مسؤولين حكوميين وزعماء دينيين وأكاديميين، وقادة المجتمع المدني من جميع الخلفيات الدينية، بما في ذلك جماعات الأقليات الإسلامية والطوائف المسيحية، وقال أن مثل هذه القيود على حرية التعبير تضر بالمجتمعات الإسلامية وبالبلد.

وقد ظهر موظفو السفارة والقنصلية الأمريكيين في إندونيسيا في عدد من البرامج المتلفزة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بالتسامح الديني والتنوع. في يوليو/تموز، استضافت السفارة الأمريكية ولمدة ثلاثة أيام معسكر إيك-إي بلوريبوس أونوم ومناقشة التدوين الإلكتروني للطلاب وقادة الشباب الذين يمثلون جميع المجموعات الدينية الرئيسية والمنظمات الطلابية، من أجل تعزيز التسامح الديني والتعددية. واختتم الحدث بحفل إفطار استضافه السفير للمشاركين في المعسكر والزعماء الدينيين وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي المنظمات غير الحكومية التي تركز على قضايا الحرية الدينية.

وقد قمنا ببحث السلطات الصينية على اتخاذ خطوات للحد من التوترات، والوفاء بالتزامات الصين الدولية لحماية الحرية الدينية وغيرها من حقوق الإنسان العالمية، وإعادة تقييم السياسات ذات النتائج العكسية في شينجيانغ وغيرها من المناطق الإثنية. كما أن الولايات المتحدة تؤيد أيضاً بقوة المحافظة على التقاليد الدينية والثقافية واللغوية الفريدة للثبت وحماية حقوق الإنسان لسكان التبت في جمهورية الصين الشعبية.

وقد سعى مسؤولون أمريكيون للتواصل مع الجماعات والقيادات الدينية السورية في سوريا، والولايات المتحدة، وجميع أنحاء العالم لتشجيع المشاركة الكاملة لمجتمعاتهم واحترام حقوق الإنسان في سوريا، سواء في الوقت الراهن أو في دولة حرة وديمقراطية في المستقبل. كما التقى المبعوث الخاص لسوريا ومسؤولون أمريكيون آخرون رفيعو المستوى مع أعضاء من المسيحيين الأرثوذكس والسنة والدروز والطوائف الشيعية، مع التركيز على تقديم المساعدة للفئات السكانية المستضعفة ومواجهة العنف الطائفي. وقد دعمت الولايات المتحدة توثيق الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، وذلك من خلال لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق ومن خلال الدعم المباشر لجهود التوثيق التي يقودها سوريون.

في نيبال، تحدث ممثلو السفارة الأمريكية عن المخاوف المتعلقة بحماية أفراد الأقليات الدينية والتمييز الطبقي، وحرية التجمع السلمي للجماعات الدينية، وحظر التبشير. وقدمت السفارة أيضا المساعدة لأعمال الصيانة والترميم، مما حسن من الوصول إلى المواقع الدينية الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، شجع برنامج المنح الصغرى برعاية السفارة الأمريكية الشباب المحرومين، بما في ذلك المسلمين، على التسامح الديني.

هذه الأمثلة التوضيحية تبرهن على التزام حكومة الولايات المتحدة بتعزيز الحرية الدينية والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم. لكن لا يمكن لأي حكومة أو مؤسسة واحدة خلق عالم أكثر حرية وتسامحاً. فهذا يتطلب بذل جهود مشتركة وملتزمة من قبل الحكومات والمجتمع المدني والمواطنين من جميع الثقافات وجميع الأديان.

ويحدونا الأمل في أن تقرير هذا العام لا يحدد فقط الإساءات والمشاكل والانتهاكات، بل يخلق أيضا الدافع للعمل والمساءلة. وندعو الحكومات، والجماعات المحلية، والمنظمات الدينية والعلمانية، والطلاب والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وصناع التغيير، والمواطنين العاديين لاستخدام هذا التقرير لتشجيع الحرية الدينية العالمية والدفاع عنها، وهو حق من حقوق الإنسان العالمية نستحقه جميعاً. وفي حين يساهم انتهاك الحرية الدينية في عدم الاستقرار والركود الاقتصادي، فإن احترام الحرية الدينية يمهد الطريق لعالم أكثر أمنًا وسلامًا وازدهاراً.